

محاضرة (2)

منظمات صياغة معايير المحاسبة على المستوى الدولي

بعد الحرب العالمية الثانية حصل تطور كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك حركة الاعمال الدولية ، والشركات الدولية الكبيرة، وهذا التغيير دعى المنظمات المحاسبية والدول الى تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والأحداث التي تخص الأعمال الدولية والشركات الدولية، التي تكون متشابهة في القياس ، والتي تؤثر على الشركة وطريقة عرض قوائمها المالية. نتيجة لتلك التطورات تم تأسيس لجنة من قبل الامم المتحدة في عام 1973، اسند اليها عملية اصدار معايير محاسبة دولية تلقى قبولاً عاماً على المستوى الدولي ، وقد تم تأليف لجنة يمثلون مجمع المحاسبين القانونيين في عشرة دول هي : استراليا، كندا ، فرنسا، المانيا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا، بريطانيا ، ايرلندا ، الولايات المتحدة ، وقد تم الانضمام الى هذا المجمع خمسون دولة اخرى.

❖ أهمية معايير المحاسبة الدولية :

- اعتبرت اللجنة عملية إصدار المعايير الدولية ذات أهمية كبيرة للأسباب التالية :
1. المعايير الدولية تلائم ظروف المحاسبة في كل بلد من هذه البلدان المشتركة في العضوية .
 2. المعايير الدولية صدرت لتقريب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال :
أ. توحيد الطرق التي تتم بها تحديد وقياس الاحداث المالية المتشابهة .
ب. ايصال النتائج الى مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين .
 3. اوصت اللجنة بالالتزام بالمعايير الدولية ، واذا لم تكن تتلاءم ، فان المعايير المحاسبية المحلية هي التي يعمل بها .
 4. ان الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف تساعد في فهم القوائم المالية المنشورة خارج البلد .
 5. الاستفادة من المعايير المحاسبية الدولية لغرض البحث والمقارنة من قبل الاستشاريين، الاكاديميين، والمهتمين في هذا المجال .
 6. مساعدة بعض الدول على الأخذ بما يلائم تلك الدول وتشجيع تلك الدول على اصدار المعايير التي تلائم وضعها المحاسبي . فمثلاً اوصت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بتبني كل معايير المحاسبة الدولية ، وقد تم تبني عدد من المعايير الدولية ومناقشة بعض هذه المعايير من قبل لجنة مشكلة في ديوان الرقابة المالية في العراق.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

❖ اللجان والهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية

يقوم العديد من اللجان والهيئات والمنظمات المحاسبية الاقليمية والدولية بالمساهمة في اعداد واصدار المعايير المحاسبية وتطويرها بغية استخدامها على المستوى الاقليمي او الدولي. وتتصب مهمات هذه الجهات على اصدار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وذلك بهدف توحيد العمل المحاسبي في اغلب بلدان العالم، ومن ثم تقليل الاختلافات في التطبيقات المحاسبية. وفيما يأتي ابرز اللجان والهيئات والمنظمات التي اسهمت في اعداد المعايير المحاسبية التي يمكن تطبيقها على المستوى الاقليمي او الدولي.

• الامم المتحدة (UN)

بدأت الامم المتحدة اعمالها في ترسيخ مفهوم المحاسبة العالمية بوصفها احد مفاهيم المحاسبة الدولية منذ عام 1973م حينما اتضح لها ان هنالك نقص في المعلومات المالية وغير المالية عن الشركات متعددة الجنسيات. واقترحت اللجنة المشكلة لدراسة هذا الوضع اعداد نظام يعتمد على المعايير المقارنة يتم العمل به على المستوى الدولي ، كذلك اوصت بتعيين مجموعة خبراء تعمل على اعداد ومقارنة البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية.

• منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

تأسست هذه المنظمة عام 1960، اعدت هذه المنظمة عام 1976م دليل الافصاح عن المعلومات للشركات متعددة الجنسية . واقترح هذا الدليل العناصر الرئيسية للمعلومات التي يجب الافصاح عنها في البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية، ومن ابرز هذه العناصر هي هيكل الشركة القطاعات الجغرافية والانشطة الرئيسية للشركة الام، نتائج التشغيل والمبيعات والاستثمارات الجديدة في راس المال على مستوى المناطق الجغرافية وعلى مستوى القطاعات الصناعية ككل ،قائمة استخدامات وموارد الشركة، مصاريف البحث والتطوير سياسات اسعار التحويل والسياسات المحاسبية الاخرى.

• منظمة المحاسبين الأمريكيين (AAA)

جمعية المحاسبة الأمريكية تضم أكبر مجموعة من المحاسبين في الأوساط الأكاديمية. تأسست في عام 1916، ولديها تاريخ غني وسمعة مبنية على أساس انها الرائدة في البحوث والمنشورات. ان تنوع العضوية فيها يخلق بيئة خصبة للتعاون والابتكار. وبشكل عام، فان المنظمة تشكل مستقبل المحاسبة من خلال التدريس والبحث وشبكة قوية تضمن المركز من خلال قادة الفكر في مجال المحاسبة. هذه المنظمة لديها عدد من الأنشطة في إصدار معايير المحاسبة الدولية للمحاسبة والتدقيق. قامت هذه المنظمة بالعديد من النشاطات في إصدار المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة والتدقيق.

• المجموعة الأوروبية (EU)

تأسست عام 1957 في اتفاقية روما لإنشاء السوق الاوروبية المشتركة ، واتجهت هذه المجموعة نحو التنسيق بين المعايير المحاسبية المطبقة في البلدان الاعضاء التي شملت طرائق عرض البيانات المالية للشركات في بلدانها ، طرائق تقييم الأصول ، واستخدام مفهوم العرض الحقيقي والعاقل في اعداد البيانات المالية.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

• الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

يمثل منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضوا ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليون محاسب. يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالمية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ولتحقيق مهامه فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة و منظمات محاسبية في مختلف دول العالم. وتتركز مهمة هذا الاتحاد على الآتي:

- وضع معايير التدقيق الدولية.
- تحديد المتطلبات اللازمة لتعليم المدققين.
- تحديد القيم الأخلاقية والمهنية والسلوكية للمدققين.

الاتحاد الدولي للمحاسبين هو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة مكرسة لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز المهنة والمساهمة في تطوير الاقتصاديات العالمية. الاتحاد الدولي للمحاسبين يضم ضمن شبكته المتوسعة باستمرار 179 منظمة محاسبية مهنية في 130 بلد في العالم تمثل 2.5 مليون محاسب عبر العالم ، ومهمة الاتحاد تركز على ما يلي:

- يعمل الاتحاد دوما على زيادة الاعتراف بأعماله من خلال المنظمات الدولية.
- خدمة الصالح العام ودعم مهنة المحاسبة عالمياً والعمل على تطوير الاقتصاديات العالمية.

• لجنة ممارسة المراجعة الدولية (IAPC)

أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة و الخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد (IFAC) على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات و تعزيزها ويتم تعيين أعضاء لجنة (IAPC) من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الاتحاد. و قد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة و ذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، و يتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط. وتتضمن (IAPC) أعضاء من 13 دولة ابتداء من 1994.

• الاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين العرب

تأسس هذا الاتحاد عام 1971 ،، ويهدف الى توحيد قوانين مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية. وقد اولى هذا الاتحاد اهتماما كبيرا بالمعايير المحاسبية من خلال المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق الذي انشأ لجنة خاصة بالبحوث والمعايير المحاسبية.

• لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تمثل منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، و قد شكلت هذه اللجنة في عام 1973 اثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائمة في عشرة بلدان في العالم ، ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وابتداء من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة و ابتداء من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا

معايير الإبلاغ المالي الدولية

- من 104 بلدان يمثلون مليون محاسب، وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة بعد.
- حددت أهداف اللجنة أهدافها كما يلي:
- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية في جميع أنحاء العالم.
 - العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.
- تحصل اللجنة على إيرادات من بيع منشوراتها كما تلقى دعماً مالياً من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات ومنشآت الاتحاد الدولي.

❖ نشأة المعايير الدولية للمحاسبة

أولاً: تاريخ المعايير الدولية

1- مؤتمرات محاولات وضع معايير المحاسبة على الدولية:

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قوانين و قواعد للمحاسبة من قبل هيئات مع بداية القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجرى تطبيقها و كانت كل هيئة في معظم الدول الصناعية تضع قواعد المحاسبة الخاصة بها والتي ترى أنها تتلأم مع مفاهيمها المحاسبية. حيث بدأت محاولات وضع المعايير على المستوى الدولي تعقد مؤتمرات دولية للمحاسبة وسنعرض أهمها فيما يلي:

أ- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول:

عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

ب- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني: 1926 في أمستردام.

ج- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث: 1929 في نيويورك

وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة وهي:

- الاستهلاك والمستثمر.
- الاستهلاك وإعادة التقييم.
- السنة التجارية أو الطبيعية.

د- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع: 1933 في لندن

وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الأفريقية.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

هـ - المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس: 1938 في برلين، وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.

و - المؤتمر المحاسبي الدولي السادس: 1952 في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

ز - المؤتمر المحاسبي الدولي السابع: 1957 في أمستردام

وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندا.

ح - المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن: 1962 في نيويورك

وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.

ط - المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع: 1967 في باريس

ي - المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر: 1972 حضره 4347 مندوباً من 59 دولة.

ك - المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر: 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية. وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم

ل - المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر: 1982 في المكسيك.

م - المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر: 1987 في طوكيو

ن - المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر: 1992 في الولايات المتحدة

وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.

ص - المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر: 1997 في المكسيك

ع - المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر: 2002 في هونغ كونغ.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

ف - المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر: 2006 في استانبول

وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات:

- أولاً : الاتحاد الدولي للمحاسبين. IFAC
- ثانياً : لجنة معايير المحاسبة الدولية. IASC
- ثالثاً : لجنة ممارسة التدقيق الدولي. IAPC

● الاتحاد الدولي للمحاسبين : IFAC

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليونين ونصف مليون محاسب. يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها ولتحقيق مهامه، فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.

وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.
- معايير دولية لرقابة الجودة.
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
- معايير التأهيل الدولية.
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس. وينفذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية:

1- لجنة التعليم

وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية) بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

2- لجنة السلوك المهني

وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

3- لجنة المحاسبة المالية والإدارية

وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد عن مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.

4- لجنة القطاع العام

وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية.

● لجنة معايير المحاسبة الدولية: IASC

في 1973/6/29 أسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في (استراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، مكسيكو ، هولندا ، المملكة المتحدة ، أيرلندا ، الولايات المتحدة) و كان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية و أن تدعم قبولها والتقيدها بها وتعزيز العلاقة بينها وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين . (IFAC) واعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية .

وقد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها والتحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوروبا أو آسيا أو غيرها مما أدى في عام 1982 إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوة في الاتحاد الدولي للمحاسبين ((والذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم)) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا. وفي عام 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها وتم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي اعتبر بدءا من نيسان 2001 هو المسئول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير (IASC).

● مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

1- دور مجلس معايير المحاسبة الدولية

بعد إعادة هيكلة لجنة المعايير للمحاسبة الدولية IASC أظهر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بهدف تطوير ونشر معايير المحاسبة الدولية و تعزيزها وأيضا تعزيز استخداماتها على النطاق العالمي. حيث قام المجلس عام 2002 بإعادة تسمية لجنة التفسيرات القائمة SIC وتبديلها بلجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRIC تهدف إلى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبة القائمة، إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة وحول معايير الدولية لتقارير

معايير الإبلاغ المالي الدولية

المالية كما يساعد IFRIC لتحقيق تقارب معايير الدولية من خلال العمل على مجموعات مماثلة يرهاها واضعي معايير المحاسبة الوطنيين .

وتعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية جاهدة على تضييق نطاق تلك الاختلافات عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية. وتعتقد اللجنة أنه يمكن تحقيق المزيد من التوافق عن طريق التركيز على البيانات المالية التي تعد بهدف توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويعتقد مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية بأن البيانات المالية التي يتم إعدادها لتحقيق هذا الهدف تلبى الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين. ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها :

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.
- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.
- تجسيد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي.
- اتخاذ الإجراءات المنظمةة لأنشطة المنشآت.

ويدرك المجلس مع ذلك بأن الحكومات بصفة خاصة قد تفرض متطلبات مختلفة أو إضافية لتحقيق أهدافها الخاصة إلا أنه يتوجب أن لا تؤثر تلك المتطلبات على البيانات المالية المنشورة لتلبية احتياجات المستخدمين الآخرين إلا إذا كانت تلك المتطلبات تلبى احتياجات هؤلاء المستخدمين الآخرين. وغالبا ما يتم إعداد البيانات المالية طبقا لنموذج محاسبي يعتمد على التكلفة التاريخية القابلة للاستيراد والمحافظة على القيمة الاسمية لرأس المال. وقد تكون بعض النماذج والمفاهيم الأخرى أكثر ملائمة لأغراض إمداد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد إجماع على التغيير. ولقد تم وضع هذا الإطار بحيث يكون قابلا للتطبيق بالنسبة للعديد من النماذج المحاسبية والمفاهيم الخاصة برأس المال والمحافظة عليه.

2- المبادئ المحاسبية

المبادئ المحاسبة تدعى القاعدة الأساسية لجميع المراجع المحاسبية تتمثل في الإطار المفاهيمي يستعمل لفهم المشاكل المحاسبية من الممكن تقديم اجابات على معظم المشاكل الغير متوقعة في المعايير المحددة. كما يدرس الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية الغرض من البيانات المالية التي تهدف إلى تقديم معلومات الوضع والأداء الحالي والتغيرات في الوضع المالي للمؤسسة لكي تكون مفيدة للجمهور ومجموعة المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات أي توفير البيانات المالية الأمانة للمستثمرين التي تلبى احتياجاتهم.

• الافتراضات الأساسية في إعداد البيانات المالية تتمثل فيما يأتي:-

1. الالتزام : بموجب الآثار المترتبة عن المعاملات وغيرها من الأحداث عند حدوثها تسجل في دفاتر الحسابات و الإبلاغ عنها في السنوات المالية التي تتعلق بها.
2. الاستمرار : يعني إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة عاملة لا تعتزم ادارة التوقف عن ممارسة النشاط التجاري، أي على أساس العملية مستمرة.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

3. الخصائص النوعية للبيانات المالية: تتمثل في أربع خصائص هم:

أ- القابلية للفهم:

- يقصد بذلك قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين.
- يفترض توفر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين.
- يجب عدم استبعاد المعلومات عن المسائل العامة حتى ولو كانت معقدة نسبياً.

ب- الملائمة:

- المعلومات الملائمة هي تلك المفيدة لحاجات متخذي القرارات.
- تتحقق خاصية الملائمة في المعلومات عندما تساعد على اتخاذ القرارات من خلال تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم المالية.

ج- الموثوقية:

- خلو البيانات المالية من الأخطاء الهامة والتحيز.
- إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتقديم صورة دقيقة ، حيث لهذه الخاصية 5 خصائص متعلقة بها:

1. التمثيل الصادق: أن تمثل بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو أن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس و أسس الاعتراف.
2. الجوهر فوق الشكل: الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات و الأحداث و حقيقتها الاقتصادية وليس على شكلها القانوني فقط . مثلاً بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل الملكية ، فإن الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.
3. الحياد : خلو البيانات من التحيز.
4. الحذر:- على معد البيانات بذل جهد كافي:
 - مواجهة حالات عدم التأكد.
 - الحذر من تضخم الأصول أو الدخل.
 - الحذر من التقليل للالتزامات والمصروفات.
5. الاكتمال:- يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، حذف المعلومة يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.

د- قابلية المقارنة:

- إمكانية المقارنة عبر الزمن لنفس المشروع.
- إمكانية المقارنة بين المشروعات.
- الثبات في أسس القياس و العرض.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغييراتها وأثر التغيير.
- عرض القوائم المقارنة للسنوات السابقة.

● الاسئلة

1. اذكر أهمية المعايير المحاسبية الدولية
2. يقوم العديد من اللجان والهيئات والمنظمات المحاسبية الاقليمية والدولية بالمساهمة في اعداد واصدار المعايير المحاسبية وتطويرها بغية استخدامها على المستوى الاقليمي او الدولي . اشرح هذه اللجان والمنظمات بالتفصيل .
3. لقد اسفرت المؤتمرات العالمية التي عقدت لإعداد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عن وجود بعض المنظمات العالمية المهمة، اذكر ابرز المنظمات .

معايير الإبلاغ المالي الدولية

• اسئلة الخيارات المتعددة

- 1- اي مما لا يعتبر من الخصائص النوعية للبيانات المالية وفقا للاطار ؟
- أ. المادية
 - ب. قابلية الفهم
 - ج. قابلية المقارنة
 - د. الملائمة
- الاجابة (.....)
- 2- ما هو هدف البيانات المالية وفقا للاطار؟
- أ. تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة وادائها والتغيرات في مركزها المالي بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
 - ب. اعداد وعرض الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفق النقدي وبيان التغيرات في حقوق الملكية .
 - ج. اعداد وعرض معلومات قابلة للمقارنة وملائمة وموثوقية وسهلة الفهم بالنسبة للمستثمرين والدائنين.
 - د. اعداد بيانات مالية وفقا لكافة المعايير والتفسيرات المعمول بها.
- الاجابة (.....)
- 3- ماهي الخصائص النوعية للبيانات المالية وفقا للاطار؟
- أ. الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل من المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين.
 - ب. الخصائص النوعية هي فئات واسعة من الآثار المالية للمعاملات والاحداث الاخرى.
 - ج. الخصائص النوعية هي جوانب غير كمية لمركز المنشأة وادائها والتغيرات في مركزها المالي .
 - د. تقيس الخصائص النوعية مدى امتثال المنشأة لكافة المعايير والتفسيرات ذات الصلة.
- الاجابة (.....)
- 4- أي مما يلي يعتبر افتراضا اساسيا للبيانات المالية ؟
- أ. الملائمة والموثوقية .
 - ب. المحافظة على راس المال المالي والمحافظة على راس المال المادي .
 - ج. اساس الاستحقاق والمنشأة المستمرة .
 - د. الحيطة والحذر والتحفظ .
- الاجابة (.....)

22222222222222